البديل

تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية

العدد (٤) ٢٠١١/١٠/٠٢ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net | 02/10/2011

المعارضة تضع اللمسات الأخيرة على تشكيل المجلس الوطني

«انتفاضة الجامعات».. جبهة جديدة ضد النظام

اسطنبول– حلب– «البديل»

تتجه أنظار الشعب السوري إلى قوى المعارضة المجتمعة في اسطنبول من أجل توحيد مختلف القوى السياسية تحت مظلة واحدة . وأفاد أحد المعارضين المشاركين في المؤتمر أن المشاورات شهدت سجالا واسعاً حول نسب تمثيل القوى، حيث من المتوقع ان يحصل الاخوان المسلمون و القوى الإسلامية الأخرى على نسبة ٤٠٪ مقسمة على ٢١٪ من التمثيل الأساسي للأحزاب السياسية و ١٩٪ ضمن كوادر النساء والشباب، بينما من المتوقع أن يحصل «إعلان مشق» على ١٠٪ ، وهي النسبة ذاتها التي عرضت على القوى الكردية المشاركة. وستوزع النسب الأخرى على تنسيقيات الداخل وباقي الأحزاب السياسية.

من جهة أخرى، شهدت جمعة «شامنا ويمننا» استشهاد ٣٢ شخصاً خلال احتجاجات عمت كافة المحافظات السورية، وكان لافتاً استخدام النظام للطيران الحربي في مناطق مختلفة من حمص، وتحديداً في الرستن، حيث يُعتقد أن بعضاً من عناصر الجيش السوري الحر متواجد هناك.

إلى ذلك، يفتتح طلاب الجامعات والمعاهد السورية عامهم الدراسي الجديد اليوم الأحد بـ «انتفاضة طلابية» ترفد الثورة السورية التي تدخل يومها الـ٢٠٢ ضد النظام الدكتاتوري.

وأصدر تجمع «انتفاضة الجامعات السورية» بياناً أوضح فيه الخطوات اللازمة لتنظيم الحراك الطلابي، وفي مقدمتها خروج طلاب الجامعة الواحدة في الاحياء التي يقطنونها بتظاهرة تطالب بإعدام الرئيس، وإسقاط النظام مع كتابة اسم الجامعة، وليست الكلية على اللافتات. والخطوة الثانية أن ينظم الطلاب أنفسهم في مجموعات أو صفحات على «فيسبوك» بأسماء وهمية، على أن تكون الصفحة باسم الجامعة وليس الكلية. والخطوة الثالثة تتمثل في الحفاظ على سلمية التظاهر، وعدم القيام بخطوات قد تؤثر على أمن الطلاب كحرق البطاقات الجامعية. وبعد إنجاز هذه الخطوات تقوم إدارة «انتفاضة الجامعات السورية» بتحديد وقت محدد لاحتجاجات ضخمة ومنظّمة داخل الجامعات.

وكانت جامعة حلب قبل نهاية العام الدراسي الماضي من أهم معاقل الحراك الطلابي، ويأمل نشطاء الثورة أن يلعب النشاط الطلابي الثوري دوراً في ربط حلب بالاحتجاجات الحالية.

وفي هذا السياق، علمت «البديل» أنه صدرت الدفعة الأولى من أسماء المقبولين بالسكن الجامعي في جامعة حلب قبل أيام، وتم استثناء طلاب مدينة إدلب وما حولها بحجة «قرب المسافة». وتحاول أجهزة النظام إبعاد الشرائح الطلابية القادمة من مناطق الثورة بهدف منع نقل الاحتجاجات إلى المدينة الجامعية.

وأكد طالب يدرس في جامعة حلب لـ «البديل» أن جامعة حلب هي النقطة الوحيدة التي فشل الأمن في السيطرة عليها أو شرائها بعد نجاح النظام في رشوة وجهاء وشبيحة حلب وتجارها.

بدورها، أصدرت الهيئة العامة للثورة السورية بياناً أكدت فيه على ضرورة إعادة الدور للجامعات والمعاهد في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أن هذا الدور انقطع بوصول «النظام البعثي المجرم السلطة».

الرهان

هناك الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها اليوم في الواقع السوري الجديد الذي خلقته الثورة، وأكثرها حضورا ربما هو : على ماذا يراهن النظام في استمراره في اتباع حلول أمنية أثبتت فشلها يوما بعد يوم في إضعاف حركة الاحتجاج وإخماد الثورة؟.

إذا كان النظام يراهن على إرهاق الشعب، وجعله يستسلم أمام القتل والاعتقال، فإن الشعب لم يعد يفكر بالثمن المطلوب من أجل الحرية، وإنما باللحظة التي يرتاح فيها من النظام ورموزه، ولم يعد يقبل بالعودة إلى ما قبل منتصف شهر آذار من العام الجاري، ولم يعد يقبل بأنصاف الحلول، والتي تعني عمليا التراجع عن أهداف الثورة نفسها.

أما إذا كان النظام يراهن على عدم وجود جسد سياسي موحد، أي معارضة سياسية تمثل الثورة، وبالتالي إسقاط الأفق السياسي للثورة، فهذا الرهان خاسر أيضا، فقد سقط النظامان المصري والتونسي من دون معارضة سياسية موحدة، وإنما سقطا في الشارع، وتحت تأثيره، وهو ما يؤكد أن التمثيل السياسي إذا كان مطلوبا لكنه ليس شرطا حاسما في إسقاط النظام، لكننا أيضا إذا ما نظرنا إلى المعارضة السياسية السورية فإننا نجدها– على الرغم من كل خلافاتها– متفقة في معظمها على إسقاط النظام، وعلى إقامة الدولة المدنية التعددية الديمقراطية، وهو إنجاز مهم بعد غياب الحياة السورية عن سوريا لأكثر من نصف قرن.

إما إذا كان النظام يراهن على الموقف الروسي، فهو يعلم أن روسيا دولة مصالح، وهي قد تغير موقفها بلمح البصر، وهو ما يسمى في السياسة برفع اليد لعدم القدرة على الاستمرار في الدعم، فروسيا لن تبقى مدافعة عن جرائم النظام إلى الأبد، لأنها ببساطة ستخسر أكثر مما تربح.

رهانات النظام خاسرة، ومطالب الثوار ترتفع، والتاريخ يثبت مرة تلو الأخرى أن الشعوب باقية والأنظمة راحلة مهما طال الاستبداد.

ملاذ البحري

المازوت عملة نادرة...والاحتكارات تلهب الأسعار...والتجار غاضبون

مجتمع الانتفاضة يبني اقتصاده..ومعاناة «الصامتين» مضاعفة

السوريون يختبرون الجوع في زمن الأسد

دمشق – البديل

مع دخول الانتفاضة السورية شهرها السابع، بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية الخانقة تطفو على السطح بكل تجلياتها. وبعد فرض الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة عقوبات اقتصادية طالت كبار الشخصيات الرسمية وبعض الشركات التابعة للسلطة، اتخذ النظام بدوره بعض الاجراءات التي تهدف إلى تعويض الخسائر من جيوب الشعب وتضييق أكبر على معيشته في شكل ابتزاز يحمل صيغة : «إذا لم تتوقفوا عن التظاهر، نبشركم بالمزيد».

بدأ ت المخاوف تنتشر بين الناس جراء تفاقم الوضع الاقتصادي، مع حديث عن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والنفطية الأساسية وندرتها، أهمها الديزل الذي تدور علامات استفهام حول عدم توفره، وأصبح الحصول عليه أمراً صعباً، حيث يؤكد علاء الذي يعمل سائق تاكسي عمومي ويقيم في داريا بريف دمشق أن «المرء لا يحتاج أن يكون خبيرا اقتصادياً حتى يدرك مدى تفاقم الأزمة الاقتصادية، وخاصة المازوت الذي بات الحصول عليه يعتبر بمثابة امتياز حقيقي لكل مواطن، مع العلم أن سورية توقفت عن تصدير الديزل إلى الدول الأوربية بعد فرض العقوبات عليها ومقاطعة شركاتها للعمل في سورية».

ويرى علاء أن «المناطق التي تشتعل فيها الانتفاضة تعاني أكثر من غيرها، إذ يعاقبها النظام بطرق شتى ، فمن المستحيل أن تجد فيها محطة تتوافر فيها المازوت، بل إن طريق حلب – دمشق، وهو الخط الرئيسي الذي يربط بين كل طرقات سورية ببعضها البعض، تعاني هي الأخرى من عدم وجود المازوت وإغلاق معظم محطاتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر، وهذا الكلام ينطبق على كل من درعا ودير الزور ومناطق أخرى».

أما على صعيد القطاع المالي، فهو بدوره يتعرض لنكسات صاعقة. ويقول مازن , وهو موظف في أحد البنوك الرئيسية في سورية ويسكن في المزة بدمشق :إن المؤشر الاقتصادي يشهد تراجعاً بنسب لا تحمد عقباها، وخاصة أن معظم البنوك سارعت بتسريح نصف موظفيها الذين كانوا يحصولون على رواتب ما بين ١٥ الف إلى ٣٠ الف ليرة سورية، وانتهجوا بدلاً من ذلك سياسة العقود لتوظيف مجموعة كبيرة من الموظفين الجدد من دون توافر الخبرات المطلوبة، وبرواتب وصلت في حدها الاعلى إلى ١٥ ألف ليرة مع فرض شروط قانونية وقضائية صارمة في حال رفضهم العمل». ويضيف: الملفت للانتباه في القطاع المصرفي أن الناس والعملاء يرتادون البنوك بهدف سحب أموالهم، ولم تحدث عمليات إيداع كبيرة في البنوك منذ عدة أشهر. الاحتكارات تحدد الأسعار وفي ظل تصاعد الاسعار بشكل حاد بين ليلة وضحاها من دون وجود مبررات واضحة للعيان من قبل الدولة، يشير أبو عوض، صاحب محل لبيع المواد الاستهلاكية في معضمية الشام إلى أن «ارتفاع الاسعار ناتج عن سياسة الدولة الخادعة، حيث تضع سعراً معيناً لسلعة ما وتنشره في وسائل الاعلام، لكن عندما نذهب إلى المؤسسة للحصول على المادة المذكورة نجدهم يفرضون سعراً مرتفعاً لها مغاير للسعر المنشور في الصحف ووسائل الإعلام الرسمية».

ويضيف أن «النشاط الاحتكاري في السوق السوداء وعمليات التهريب تفرض بدورها وضع اسعار مرتفعة، وبالتالي أصبحت الاسواق وجهاً لوجه أمام قوى احتكارية تفرض ارتفاعاً تعسفياً في الاسعار». مؤكداً أن «ارتفاع الأسعار لكل من السمنة والزيوت الطبيعية واللحوم وحتى البيض بأضعاف مضاعفة تنبئ بأن الأيام المقبلة تحمل في طياتها المزيد من التدهور والانهيار، إذ أن الطبقة الفقيرة لا تستطيع مجاراة تلك التحولات ومصيرها أصبح مهدداً في حال بقيت قطاعات منها خارج الانتفاضة».

إلا أن لصلاح الدين ، المقيم في ركن الدين بدمشق رأي آخر، فهو يرى أن مجتمع الانتفاضة بنى اقتصادا موازياً يحمل طابعاً سرياً. ويوضح صلاح الدين أن الأحياء التي تشهد احتجاجات يومية انقطعت عنها الخدمات نهائياً ، وأصبحت المتاجر فارغة ، لكن الحياة مستمرة فيها كالسابق، بل إن المناطق الهادئة تعيش اوضاعاً أسوأ لاعتمادها الكلي على العلاقات الاقتصادية الرسمية.

ويضيف أن «الحصار الأمني الذي شهدته منطقة ركن الدين – ولا تزال – كان من الممكن أن يخلق اوضاعاً كارثية لولا التكاتف الاجتماعي الذي تجلى بدخول المواد الغذائية يومياً إلى الحي وتوزيعها على العائلات، حيث أن الفقراء كانوا قبل الانتفاضة مضطرين لدفع ثمن الحاجيات المعيشية ، لكن في مجتمع الانتفاضة لم يعد ذلك ضرورياً ، فالمواد تصلنا من تجار دمشقيين انحازوا إلى الثورة ليس بالتظاهر والاحتجاج، بل بتوفير القدرة للناس على الاحتجاج».

وعمدت الحكومة إلى إصدار قرار بحظر استيراد منتجات عدة، منها السيارات، وهو ما خلق موجة سخط واستياء لدى شريحة التجار ورجال الأعمال في الداخل، حيث يقول معاذ، وهو أحد التجار في مجال الأدوات الكهربائية من حلب : «مثل هذا القرار سيؤدي إلى ازدهار عمليات التهريب، فيما ستتآكل المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، وسيتم تسريح الكثير من العمال، وهو الأمر الذي سيصب في مصلحة المتظاهرين في الشارع لأنه يستفز ويؤجج مشاعر التجار والعاملين معاً».

المعارض السوري حسين العودات لـ «البديل»
النظام سيتصدع من الداخل إذا واصل الحل الأمني

حسين العودات

قال الكاتب والمعارض السوري حسين العودات إن الانتفاضة السورية ليست مسلحة ولا تهدف إلى العنف كما تزعم بعض الأطراف الدولية والنظام، بل هي انتفاضة سلمية ويتوقف نجاحها أو فشلها بالعلاقة المباشرة باللاءات الثلاثة التي أطلقها مؤتمر هيئة التنسيق الوطني :«لا للعنف لا للطائفية لا للتدخل العسكري الخارجي».

وشدد العودات في حوار مع «البديل» أن المأزق الذي تمر بها سورية «ناتج عن إصرار النظام مواصلة الحلول الأمنية بهدف فض الانتفاضة والقضاء على المحتجين والاحتجاجات اليومية»، مؤكداً أن النظام يعتقد بأنه من «من خلال استخدامه السلاح والقتل والاعتقال والقمع سيصل إلى النتيجة ويعيد الأمور إلى نصابه كما كان في السابق». وأضاف أن «هذا التفكير خاطئ بنظرنا بشكل كلي، لأن النظام وضع نفسه في طريق اللاعودة وفي سبلٍ مسدودة، وهذا الطريق الذي وضع نفسه فيه سيؤدي حتماً إلى تآكل النظام وتصدعه يوم وراء يوم. وهذه الممارسات التي تجري يومياً تقوي عزيمة الانتفاضة وتضعف بنية النظام سواء على الصعيد الاقتصادي أو بزيادة الضغوطات الخارجية، مما يفسح المجال للكثير من التناقضات داخل النظام».

وتابع : «منذ اندلاع الانتفاضة، وصلنا إلى نتيجة بأن ممارسة القمع الدموي يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف ووهن داخل أروقة النظام على حساب تزايد قوة الانتفاضة، ولاسيما أن المحتجين يملكون شرعية الحق وهو بحد ذاته بمثابة أقوى السلاح إلى جانبهم». وأضاف العودات أن «الانتفاضة تهدف بشكل رئيسي إلى المشاركة في السلطة والثروة وتحاول بناء دولة حقيقية تترسخ فيها نظام ديمقراطي تعددي وتداولي، تهدف إلى إيقاف العنف والتعسف والإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للتظاهر السلمي والتعبير عن الرأي».

آليات اسقاط النظام

وحول بعض الأصوات التي تنادي بأن الانتفاضة لا يمكن أن تصل إلى النجاح ما لم تتسلح أو تستنجد بالحماية الدولية، أكد أن «الثورات لا تنجح فقط من خلال الوسائل العسكرية، بل هناك آليات مدنية وسلمية قادرة الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، وخاصة أن الانتفاضة في سورية تملك قواها الذاتية. وأنا ضد الرأي الذي يقول بعسكرة الانتفاضة».

واستطرد العودات أن «النظام يواصل عملياته بالقتل والعنف والاعتقال والتعذيب حتى الآن بدون تحقيق هدفه، وسيبقى بدون نتيجة، ولا بد للنظام أن يتصدع من الداخل لأن القمع والعنف لن ينعكس على الانتفاضة بل سينعكس على النظام نفسه وسيدفع ثمنه غالياً».

الحوار مع السلطة

وحول كيفية الحوار مع السلطة حسب ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر هيئة التنسيق الوطني التي ترأسها العودات ، قال :«وضعنا شروطاً للحوار مع النظام، وفي حال قبوله بتلك الشروط فلن تبقى السلطة كما هي حيث. ستصبح سلطة أخرى ونظام مغاير ليس له أي علاقة مع بنية النظام الحالي.. وسيسقط تلقائياً». مضيفاً أن «النظام الاستبدادي الحالي يتميز بأنه قمعي ولا يفصل السلطات عن بعضها البعض، ويجنح بشكل دائم إلى الاستبداد ولا يؤمن بالديمقراطية ولا يهدف إلى إرساء مبادئ متلائمة مع المجتمع الديمقراطي، وفوق كل ذلك هو تعسفي وبمجرد قبول تلك الشروط سينهار النظام حتماً من جذوره».

وحول عدم تحديد المعارضة استراتيجية معينة لمستقبل سورية وفق رؤية واضحة ، قال إن «هيئة التنسيق الوطني لم يرسم سياسية متكاملة لمستقبل سورية في هذه الفترة، لأنها تعمل جاهدة ضمن ظروف المرحلة الراهنة» مضيفاً أنه «لدى ترسيخ نظام ديمقراطي تعددي في البلد، سنلجأ بالتأكيد إلى رسم خارطة الطريق لسورية حيث يمارس الناس تجمعاتهم ونشاطاتهم وتطالب بتحقيق آمالها وتشكيل أحزابها بكل حرية».

توحيد المعارضة

وحول مساعي توحيد جهود المعارضة لا سيما «إعلان دمشق» والتيارات الإسلامية مع هيئة التنسيق الوطني كشف العودات أن «المفاوضات جارية على قدم وساق مع تلك الجهات من أجل تشكيل مجلس تحت عنوان «الائتلاف الوطني السوري»، وتم تكليف المكتب التنفيذي للهيئة بمتابعة تلك المفاوضات، حيث لا تزال هناك بعض المشاكل الثانوية التي لا صلة لها بالخلافات الإيدلوجية ولا على الأهداف العامة».

أما فيما يتعلق بجماعة الاخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى، أكد أنهم تقريباً موافقون على «جميع الأهداف التي وردت في البيان الختامي لمؤتمر هيئة التنسيق، وهناك توافق تام بين كل الأطراف المعارضة سواء كانت من قبل إعلان دمشق أو هيئة التنسيق أو التيارات الإسلامية.

علامات (×) لاعتقال النشطاء في الكسوة

الكسوة – «البديل»

ابتكرت أجهزة النظام الأمنية أساليب جديدة في ملاحقة نشطاء الانتفاضة عبر وضع علامات (×) على منازلهم.

واعتقلت قوات الأمن التي ترافقها ميليشيات الشبيحة ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص في مدينة الكسوة بريف دمشق خلال عملية أمنية استغرقت أسبوعاً. وكشف نشطاء لـ«البديل» أن عناصر المخابرات اعتمدت تكتيكاً جديداً في عمليات الاعتقال تمثلت بوضع علامات (×)على المنازل التي يدخلها المحتجون بعد نهاية المظاهرات.

واكد نشطاء أنهم عثروا على هذه العلامات مكتوبة بخط رفيع عن طريق عملاء بين المتظاهرين لإرشاد عناصر المخابرات.يذكر أن مدينة الكسوة لم تخرج للتظاهر في جمعة «وحدة المعارضة» للمرة الأولى منذ شهر نيسان الماضي،كما حال انتشار الدبابات والشبيحة عدم خروج المدينة للتظاهر في جمعة «النصر لشامنا ويمننا».

التضامن الأعرج

بينما تتسع رقعة عزلة النظام الفاشي في سوريا حول العالم ويشتد الخناق حول عنقه سواء من خلال رجحان بعض المواقف الدولية لصالح اتخاذ قرار يدينه في الأمم المتحدة، أو من خلال محاولات جر بعض أطرافه إلى ساحة القضاء في هذه العاصمة العالمية أو تلك، أو عن طريق سلسلة العقوبات والمقاطعات التي تتسارع وتيرتها يوما بعد آخر، تصر بعض الشخصيات والجهات الاقليمية على محاباة هذا النظام على حساب استعداء الشعب السوري الذي لطالما قدم الغالي والنفيس في سبيل قضايا شعوب هذه الجهات التي باتت هويتها معروفة لا سيما في الساحتين اللبنانية والفلسطينية.

وإذا كانت ذاكرة هؤلاء ضعيفة أو طالها الصدأ، بحيث لم تعد قادرة على تذكر التاريخ الأسود لهذا النظام ، فإننا نذكرهم بتاريخ حافل بالمواقف والممارسات والجرائم القذرة التي ارتكبها نظام آل الأسد بحق شعبيهما منذ لحظة وصوله إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري دامي كان الثمن الأول الذي دفع من أجل نجاحه التضحية بالوجود الفلسطيني في الأردن والسماح للنظام الأردني بهزيمة الثورة الفلسطينية وارتكاب مجازر جرش وعجلون تمهيدا للرحيل الأول الكبير للمقاتلين الفلسطينين ،وذلك عندما تلقت جحافل قوات الجيش السوري المساندة لهم أوامر معاكسة تقضي بتغيير مسارها من الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي سمح للطيران الحربي الأردني بمساندة الطيران والأساطيل الحربية الأميركية وربما الاسرائيلية بتوجيه ضربة موجعة لتلك القوات في شمال الأردن.

ثم تتالت الضربات الموجعة التي تلقتها قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية والحركة والوطنية اللبنانية والتي توجت بدخول القوات السورية إلى لبنان وحسم الحرب التي كانت دائرة هناك لصالح قوات الكتائب اللبنانية الفاشية في منتصف العقد السابع من القرن الماضي وكسر شوكتهم عندما كانت هذه القوى قاب قوسين أو أدنى من الاعلان عن أول جمهورية ثورية في الوطن العربي، فضلا عن سلسلة المجازر التي ارتكبتها القوات السورية وحلفاؤها تارة أخرى في تل الزعتر والكرنتينا وتارة في برج البراجنة وغيرها، ثم هل ينسى الفلسطينيون المقيمون في سوريا بشيبهم وشبابهم ورجالهم ونسائهم ذلك الحجيج المهين إلى فرع الضابطة الفدائية في منطقة المزرعة بدمشق.

كيف ينسى بعض المثقفين في لبنان وفلسطين هذا السيل من الجرائم والإهانات؟ وكيف يمكن فهم موقفهم هذا؟ موقف لا يمكن فهمه في إطار السذاجة السياسية وفي إطار ما يعكسه بريق الهالة القومية والتقدمية الزائفة التي يحاول النظام السوري أن يحيط نفسه بها.موقف لا يمكن فهمه إلا في إطار الارتزاق والتواطؤ الذي يرقى إلى حد التآمر على قضية الشعب السوري العادلة.

سالم رشيد

المعصراني يستلهم أغانيه من الثوار

تستمر الثورة في إنتاج المزيد من إبداعاتها، حيث شهدت الآونة الأخيرة تزايد عدد الأغاني المستوحاة من أجواء الثورة، ومن التراث السوري الذي استعاده بعض الشباب في أغانيهم لما فيه من معانٍ التكاتف والأخوة ، ومن بين هؤلاء الشباب وصفي المعصراني الموجود في جمهورية التشيك منذ ١٢ عاما، وتعود أصوله إلى مدينة حمص، وكان المعصراني قبل الثورة يغني باللغة الإنجليزية، وعاد إلى الغناء باللغة العربية بعد الثورة، وكانت أولى أغانيه «درعانا تنادي» ويقول عنها المعصراني أنها كانت ردة فعل عاطفية على مجزرة درعا.

وصفي المعصراني

أما الأغنية الثانية التي غناها للثورة فكانت بعنوان «حمص يا دار السلام» وجاءت بعد مجزرة ساحة الحرية في حمص في ١٨ نيسان من العام الجاري، وهي من كلماته وألحانه، وهي الأغنية التي تعرف عليه الجمهور من خلالها، وأتت بعدها أغنية «ماتت قلوب الجيش» وهي فكرة أحد أصدقائه من حمص، وقام المتظاهرون بغنائها وترديدها ووضعها كنغمة لهواتفهم النقالة، وتقول كلمات الأغنية «ماتت قلوب الجيش..ماتت بيها النخوة، ليش يقتلنا ليش..الجيش والشعب إخوة..أصحى يا حر الجيش..أصحى يا عربي يا سوري..عزة وكرامة عيش..وارمي أسد الفجور».

وبناء على طلب الكثيرين من الشباب المتظاهرين غنى المعصراني «أنا طالع أتظاهر» التي تحولت هي الأخرى إلى واحدة من أغاني التظاهرات، وهي أغنية قريبة في أجوائها اللحنية من التراث، وتقول الأغنية:«وأنا طالع أتظاهر..دماتي بإيدي..وإن جيتك يما شهيد لا تبكين عليّ» واللحن الأصلي هو لأغنية «ع العين موليتين».

ويرى المعصراني أن استخدام الألحان التراثية أمر مطلوب في أغاني الثورة لأن الناس يمكن أن يرددوها بسهولة، حيث لا يوجد وقت لحفظ الألحان الجديدة، كما أن الألحان التراثية قد حفرت عميقا في وجدان الناس وذاكرتهم.

وقال المعصراني لـ«البديل»: يشرفني أن تكتب «البديل» عن تجربتي وتجارب الآخرين في صفحة فنون الثورة، لما لهذا الأمر من أهمية للقول إن الثورة تمكنت من تجديد الذاكرة السورية، وتوحيد مختلف مكونات الشعب .